من جانب المبداء واخذنا سلسلة من مبداء مسبوق معين كالمعلول
الاخير فهذا المعلول له مسبوقية بلا سابقية وكل واحد من احاد السلسلة
له سابقية ومسبوقية فيتكافيا عدد السابقيات والمسبوقيات فيما فوق
المعلول الاخير ويبقى في المعلول الاخير مسبوقية بلا سابقية فيزيد
عدد المسبوقيات على عدد السابقيات بواحد وهو محال ولا يتوهم ان هذا
الدليل انما يدل على بطلان التسلسل من جانب واحد آما اذا كان من الجانبين
كما في الحوادث المترتبة فلا ينفيه هذا الدليل فان الحوادث كما لا اول لها لا آخر لها
فكل حادث له مسبوقية فله سابقية فلا ينظهر الخلف وذلك لانا اذا اخذنا
واحدا من احاد التسلسل كالمعلول الاخير وتصاعدنا جانب العلل
يجب ان يكون فيما قبله من الاحاد سابقية لا يكون معها مسبوقية
حتى تتكافيا المسبوقية التي في المبداء وكذلك اذا تنازلنا يجب ان
يكون فيما تحت المبداء مسبوقية لا يكون بازائها سابقية كما وجد
في المبداء سابقية ليس معها مسبوقية لتتكافوا عدد السابقيات
والمسبوقيات فيلزم انتهاء التسلسل من الجانبين وهو المبين ان
هذا البرهان يجري في الامور المتعاقبة في الوجود ايضا لان عدد

المتضايفين

المتضايفين لا يزيد على عدد الآخر سواء كان اجتماعا في الوجود
او تعاقبا مثلا لا يمكن ان يكون الابوات اكثر من البنوات سواء
كان اكثر اجتماعا في الوجود او تعاقبا فيه وكذا برهان التطبيق
يجري في الامور المتعاقبة في الوجود لان التطبيق في الوهم لا يقتضي
الاجتماع في الوجود الخارجي بل العقل بمعونة الوهم اذا اخذ
جملة من الحوادث المترتبة الغير النهاية وجملة اخرى غير متناهية
من الحادث الذي قبل مبداء الجملة الاولى او بعده وتوهم انطباق
مبداء الجملة الاولى على مبداء الجملة الثانية تنطبق سائر احاد
الاولى على سائر احاد الثانية وتسوى الدليل فان كان تجويز
التطبيق في الامور المتعاقبة لعدم جريان الدليل بناء على امتناع
التطبيق فقد ظهر فساده وان كان ذلك لان التسلسل الغير
المتناهية غير موجودة هناك فالدليل وان كان جاريا لكن المدعى
غير متخلف لان غير المتناهي غير موجودة هناك وليس المدعى الا امتناع
السلسلة الغير المتناهية الموجودة ولما لم يجتمع الاحاد لا يكون
السلسلة الغير المتناهية موجودة فيرد عليه ان مقتضى الدليل عدم جواز

Copyright © King Saud University